

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٠٥

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٦ بقواعد المعاونة الخاصة بصدوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٦ بصرف مبلغ شهري إضافي لأصحاب المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية والمستحقين عنهم، المعدل بقرارات وزير العدل أرقام ٤٤٧٠ لسنة ١٩٨٨ ، ٦٩٢٠ لسنة ١٩٨٩ ، ٦٣٧٠ لسنة ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩١ ، ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩٣ ، ٨١١ لسنة ١٩٩٤ ، ٣٠٥٤ لسنة ١٩٩٥ ، ٢٢٧٧ لسنة ١٩٩٦ ، ٤٧٧ لسنة ١٩٩٨ ، ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٩؛

وعلى مذكرة السيد المستشار رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء وأعضاء الهيئات القضائية؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية؛

قرار:

(المادة الأولى)

يزاد المبلغ الشهري الإضافي المقرر لأصحاب المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية والمستحقين عنهم بمقتضى أحكام المسود (٣٤) مكرر (١) ، (٣٤) مكرر (٢) ، (٣٤) مكرر (٣) ، (٣٤) مكرر (٤) ، (٣٤) مكرر (٥) ، المضافة إلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ وبذات الضوابط المنصوص عليها فيها ، والمعدل بقرار وزير العدل رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٩٩ ، من سبعة وعشرين جنيها إلى ثلاثين جنيها ، وبالنسبة لأصحاب المعاشات الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل ١٩٨٤/٤/١ والمستحقين عنهم ، فيزداد المبلغ الشهري الإضافي من ثلاثين جنيها إلى ثلاثة وثلاثين جنيها ، وذلك عن كل سنة من المدد الواردة في هذه المواد .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من ٢٠٠٥/٢/١ ، وعلى رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية تنفيذه .

صدر في ٢٠٠٥/١/١٧

وزير العدل

المستشار / محمود أبواللليل راشد